العنوان: القراءات القرآنية عند النحاة بين التنظير والتطبيق : قراءة حمزة أنموذجا
المصدر: مجلة أصول الدين
المؤلف الرئيسي: جقلول، صالح على
المجلد/العدد: ع3
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2017
الناشر: الجامعة الأسمرية الإسلامية - كلية الدعوة وأصول الدين
الشهر: يونيو / رمضان
الصفحات: 1 - 18
رقم MD: 906311
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: IslamicInfo
مواضيع: القرآن الكريم، تفسير القرآن، ألفاظ القرآن، القراءات القرآنية، النحو، النحاة، قراءة حمزة، الدراسات اللغوية، البلاغة اللغوية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/906311

القراءات القرآنّية عند النّحاة بين التّنْظِيرِ والتّطبيق:
"قراءة حمزة أنموذجًا"

أ. صالح علي جقلول*

مقدمة البحث:

يسعى هذا البحث إلى الوقوف على تنظيرات النحاة واللغويين المبثوثة في كتبهم عن القراءات، ومن ثم إجراء دراسة بين ما نظّروه، وما طبّقوه على هذه القراءات.

وقد ظهرت القراءات التي خالفت قواعد النحاة في أغلب أبواب النحو، واختصارًا فسوف يتناول البحث قراءة حمزة التي خالفت قاعدة النحاة في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، منتهيًا إلى أن النحاة واللغويين انقسموا إزاء هذه القراءة وغيرها من القراءات إلى ثلاثة فرق: فريق منع هذه القراءة وغيرها من القراءات التي خالفت قواعدهم، وفريق تَأَوَّلَها، وفريق أجازها، مبينا أسباب المنع، ومرجحًا رأي الفريق الذي رأيته على صواب.

وترجع الأهمية العلمية لهذا الموضوع إلى:

1. أهمية علم القراءات، فهذا العلم يتعلق بكتاب الله -عز وجل-، والقراءات القرآنية وثيقة تاريخية؛ لذا ينبغي أن تُدْرَكَ أهميتُها بأسلوب علمي، إذ إن هذه القراءات سجلٌّ دقيق لما كان شائعًا في كلام العرب من ظواهر لغوية.

2. أن القرآن الكريم وقراءاته هما الأصل والحاكم للنحو، وقواعده.

وترجع أسباب اختياره إلى:

1. علاقة هذا البحث بكتاب الله تعالى وقراءاته؛ إذ كل موضوع يتصل بكتاب الله أَولى بالبحث، وأجدر بالدراسة من غيره.

2. رغبة الباحث في المشاركة في خدمة ذلك الكتاب المبين، بالوقوف على إحدى قراءاته، وبيان أن لها شواهد من القرآن الكريم، ومن كلام العرب.

---

* محاضر مساعد، بكلية التربية، قصر ابن غشير، جامعة طرابلس.

3. الوقوف على آراء النحاة تجاه قراءة من القراءات التي خالفت قاعدتهم، وبيان ما قالوه عنها، وكيف كان تعاملهم معها؟.

مفهوم القراءات:

القراءات لغةً: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ: قراءة وقرآنًا، بمعنى: تلا تلاوة، قال ابن منظور: "وَمَعْنَى قَرَأْتُ القُرآن: لَفَظْت بِهِ مجْمُوعًا أَي: أَلقيته"[1].

وفي الاصطلاح هي: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[2].

وقد وضع علماء القراءات ضوابط يَزِنُون بها القراءات؛ لمعرفة القراءات المقبولة من الشاذة.

ضوابط القراءة:

عندما تقادم الزمن، وكثر القرّاء وانتشروا في الأمصار، وكان منهم المجوِّد المشهور بالرواية والدراية، ومنهم دون ذلك، كثر بسبب ذلك الاختلافُ، حتى كادت تختلط القراءات بعضها ببعض، فانبرى لذلك علماء ميَّزوا القراءات من بعضها بمؤلفاتٍ[3] وضعوا فيها ضوابط، تقوِّم الأوجه المختلفة للقراءة، وهي كما ذكرها ابن الجزري:

1. موافقة العربية ولو بوجهٍ.
2. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.
3. صحة السند[4].

الأول- صحة السند:

كان الصحابة والتابعون -رضوان الله تعالى عليهم- ومن جاء بعدهم يعبرون عن هذا الضابط بقولهم: القراءة سنة[5].

1- ابن منظور، لسان العرب: "قرأ": 128/1.
2- ابن الجزري، منجد المقرئين: ص: 9.
3- ابن إبراهيم، حرز الأماني: 4/1.
4- ابن الجزري، النشر: 9/1.
5- ينظر: السبعة، ص: 49.

وروي أيضًا عن محمد بن المنكدر أنه قال: "الْقِرَاءَة سنة، يَأْخُذهَا الآخِرُ عَنِ الأول"[1].

الثاني- موافقة العربية ولو بوجهٍ:

يراد به وجه من وجوه النحو، سواء أكان هذا الوجه أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلَفًا فيه، ما دامت القراءة صحيحةَ الإسناد، وموافقةً لأحد المصاحف العثمانية، ويحكم هذا الشرط قاعدةٌ مهمةٌ عند القراء وهي أن القراءة سُنّة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول، قال الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

الثالث- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا:

يقصد بها المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- إلى الأمصار.

والمراد من (موافقتها لأحد المصاحف): ما كان ثابتًا في بعضها دون بعضٍ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾[3]، فقد قرأها ابن عامر بغير واو قبل (قالوا)؛ لعدم وجودها في المصحف الشامي[4].

وقوله تعالى: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[5]، فقد كانت قراءته بزيادة الباء في: (وبالزبر وبالكتاب المنير)؛ وذلك لثبوت الباء في المصحف نفسه[6].

وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾[7]، فقد قرأها ابن كثير بزيادة (مِنْ) بعد (تجري)؛ وذلك لثبوتها في المصحف المكي[8].

1- ينظر: السبعة، ص: 50، وابن الجزري، النشر: 17/1.

2- الداني، جامع البيان: 51/1.

3- سورة البقرة، من الآية: 116.

4- ينظر: النشر: 11/1.

5- سورة آل عمران، من الآية: 184.

6- ينظر: النشر: 11/1.

7- سورة التوبة، من الآية: 100.

8- ينظر: النشر: 11/1.

إلى غير ذلك من المواضع الكثيرة في القرآن الكريم التي اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم، فلو لم يكن لها وجودٌ في أحد من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بها شاذةً؛ لمخالفتها للرسم المجمَع عليه.

والمراد من قوله: (ولو احتمالًا): ما يوافق الرسم، ولو تقديرًا؛ لأن موافقة القراءات للرسم قد تكون تحقيقًا وصريحًا، وقد تكون تقديرًا واحتمالًا؛ أي: على تقدير الحذف أو الزيادة أو الإبدال كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1]، يحتمل قراءة حذف الألف تحقيقًا، ويحتمل قراءة إثبات الألف تقديرًا؛ أي: على تقدير حذف الألف[2].

وقوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ﴾[3] يحتمل القراءة بالصاد الخالصة تحقيقًا، ويحتمل القراءة بالسين، وبالإشمام تقديرًا.

تلكم هي شروط القراءة الصحيحة، وللقراءات من حيث السند أنواع.

أنواع القراءات من حيث السند:

الأول- المتواتر:

هو ما رواه جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند، ومثاله ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة، وهذا هو الغالب في القراءات، كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4]، فهذه قراءة متواترة قرأ بها عاصم والكسائي، وقرأ الباقون بحذف الألف ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[5].

الثاني- المشهور:

هو ما صح سنده بأنْ رواه العدل الضابط عن مثله، وهكذا، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية سواء أكان عن الأئمة السبعة، أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء، فلم يعدّوه من الغلط، ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة

1- سورة الفاتحة، الآية: 4.

2- قرأ عاصم والكسائي بالألف والباقون بغيرها، ينظر: التيسير، ص: 18.

3- سورة الفاتحة، من الآية: 6.

4- سورة الفاتحة، الآية: 4.

5- ينظر: النشر: 271/1.

المتواتر، ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعضٍ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[1]، فقد قرأها أبو جعفر: (مَا أَشْهَدْناهُمْ) بصيغة الجمع.

وقرأ: (وما كُنْتَ) بفتح التاء، وقرأها الباقون: ﴿وَمَا كُنْتُ﴾[2].

الثالث- الصحيح:

هو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ومثاله قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾[3].

فقد قرأها الرسول ﷺ وعثمان -رضي الله عنه- وغيرهما: (رَفارَفٍ خُضْرٍ وَعَباقَرِيِّ حِسَانٍ)[4].

الرابع- الشاذ:

هو ما لم يصح سنده، ومثاله في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[5].

فقد قرأها ابن السميفع واليزيدي وغيرهما: (ننحيك)، بالحاء المهملة[6]، وقرأها الباقون (ننجيك) بالجيم.

الخامس- الموضوع:

هو ما نسب إلى قائله من غير أصلٍ؛ أي: ما روي بلا إسنادٍ، ومثاله قراءة: (مَلَكَ يوم الدين) بصيغة الماضي[7].

1- سورة الكهف، الآية: 51.

2- ينظر: الكنز في القراءات: 546/2.

3- سورة الرحمن، الآية: 76.

4- ينظر: المحتسب: 305/2.

5- سورة يونس، من الآية: 92.

6- ينظر: مختصر التبيين: 699/3.

7- ينظر: مقدمات في علم القراءات، ص: 73.

السادس- الشبيه بالمدرج:

هو: أن يزاد في الكلمات القرآنية، فيزاد في الآية كلمة أو أكثر، ويسمى تساهلاً "قراءات"، ومن أمثلته قراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم)[1].

القراءات في كتب النحاة:

من أبرز ما جاء من مواقف نظرية من النحاة واللغويين عن القراءات القرآنية قول:

1. سيبويه (180هـ) "القراءة لا تُخالَفُ، لأنّ القراءة سُنَّةٌ"[2].

2. وقول: الفراء (207هـ) "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[3].

3. وقول المبرد محمد بن يزيد (285هـ) "يتركون كتاب الله جل وعز، ولغات العرب الفصيحة ويستشهدون بأعرابي بوال"[4].

4. وقول ثعلب أحمد بن يحيى (291هـ) "إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابَانِ فِي القرآن لَمْ أُفَضِّلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ، فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى كَلَامِ النَّاسِ فَضَّلْتُ الْأَقْوَى"[5].

5. وقول أبي جعفر النحاس (338هـ) "الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة"[6].

6. وقول أبي حيان الأندلسي (745هـ) "فَوَجَبَ قَبُولُ مَا نَقَلُوهُ إِلَيْنَا، أي: القراء"[7].

7. وقول السيوطي ت: 911 هـ: "أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[8].

1- ينظر: الإتقان: 506/2، 507.

2- سيبويه، الكتاب: 148/1.

3- الفراء، معاني القرآن: 14/1.

4- النحاس، إعراب القرآن: 166/4.

5- السيوطي، الإتقان: 281/1.

6- النحاس، إعراب القرآن: 231/5.

7- أبو حيان الأندلس، البحر المحيط: 15/5.

8- السيوطي، الاقتراح، ص: 48.

أخلص مما تقدم إلى أن كثيرًا من النحاة واللغويين جعلوا القراءات القرآنية مادة للاحتجاج بها.

هذا ما نَظَّرَهُ النحاة واللغويون عن القراءات القرآنية، ولكن كيف كان موقفهم من القراءات التي خرجت عن قواعدهم التي قَعَّدُوها، فهل طابق تطبيقُ النحاةِ واللغويين تنظيرَهم عندما لا تنسجم القراءة مع ما نظروه، أو خالف تطبيقُهم تنظيرَهم؟.

وإجابةً عن هذا السؤال فلا بد من البحث عن قراءة تعد أنموذجًا خالفت المسلمات من قواعد النحاة وبيان ما قالوه عنها.

موقف النحاة واللغويين من القراءات التي خالفت قواعدهم:

ظهرت القراءات التي خالفت قواعد النحاة في أغلب أبواب النحو، وسيقتصر البحث على القراءة التي خالفت القاعدة النحوية في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[1]، فقد قرأ حمزة بن حبيب بجر (الأرحام)، وقرأ الباقون بنصبها[2].

وقراءة حمزة متواترة اتصلت بأكابر الصحابة الذين تلقوا القرآن من الرسول ﷺ بغير واسطة، كعلي وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم[3].

قال الشاطبي:

وَكُوفِيُّهُمْ "تَسَّاءَلُونَ" مُخَفَّفًا *** وَحَمْزَةُ "وَالأَرْحَامَ" بِالْخَفْضِ جَمَّلَا[4]

هذه القراءة خالفت القاعدة النحوية، حيث إن القاعدة لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[5].

1- سورة النساء، الآية: 1.

2- ينظر: النشر : 247/2.

3- ينظر: البحر المحيط: 500/3.

4- الشاطبي، متن الشاطبية، ص: 47.

5- ينظر: الكتاب: 381/2.

موقف النحاة منها:

وقف النحاة من هذه القراءة وغيرها مواقف مختلفة، وانقسموا تُجاه هذه القراءة إلى: مانعين، ومتأولين، ومجيزين:

أ. المانعون:

من بين المانعين لهذه القراءة الفراء، فقد وصفها بالقبح، حيث قال: "....، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض، وقد كنى عَنْهُ"[1].

وقد سحب الأخفش القاعدة على القراءة، وفضل قراءة النصب على الجر، مستندا في تفضليه إلى القاعدة النحوية[2].

ووصفها المبرد باللحن، وأنه لا يحل القراءة بها[3].

وكذلك تمسك أبو عثمان المازني بالقاعدة، واحتج لها في رده هذه القراءة، إلا أنه جوز ذلك في الشعر[4].

والزجّاج أيضا ردَّ هذه القراءة واصفا إياها بالخطأ في العربية، وأن ذلك لا يجوز إلا في اضطرار الشعر.

بل إنه يذهب إلى أن في هذه القراءة مخالفةً عظيمة للدّين، تدخل في باب الحلف بغير الله ﷻ كما جاء في قوله ﷺ: (لا تحلفوا بآبائكم)[5].

وذهب الزمخشري إلى أن الجر ليس بسديد[6].

ولم تسلم هذه القراءة حتى من أبي علي الفارسي الذي يحتج للقراء السبعة في مؤلفه: (الحجة للقراء السبعة)، حيث يرى أن قياس هذه القراءة ضعيف، وأن ليس لها كثرة استعمال[7].

1- الفراء، معاني القرآن: 252/1.

2- ينظر: معاني القرآن: 243/1.

3- ينظر: درة الغواص، ص: 74.

4- ينظر: إعراب القرآن: 431/1.

5- ينظر: معاني القرآن: 6/2.

6- الزمخشري، الكشاف: 462/1.

7- ينظر: الحجة: 121/3.

مما تقدم يتبين لنا أن النحاة واللغويين يُخْضِعون القراءات إلى قواعدهم، وهذا يعني أن تطبيقات النحاة قد خالفت تنظيراتهم، وأن ما قعدوه من قواعد لم نر له تنفيذًا دقيقًا فيما يتصل بموقفهم من القراءات القرآنية.

ولكي يكون البحث ناضجًا فلا بد له من أن يقدم الأسباب التي جعلت النحاة -وأخص المتقدمين منهم- يعرضون عن القراءات المخالفة لقواعدهم.

وتتمثل أسباب تلحين النحويين للقراء ورفضهم القراءات المخالفة لقواعدهم في الآتي:

1. الاختلاف المنهجي الذي كان بينهم وبين القراء، فلكل فريق منهجه الذي يتبعه ويقف الموقف الذي يمليه منهجه عليه، فمنهج النحاة قام على أساسين هما: (السماع، والقياس)، وما يصحبه من تعليل، أما القراء فقد كان منهجهم معتمدًا على النقل والرواية والأداء والعرض.

وأراني أسلِّم إلى ما ذهب إليه زاهد زهير غازي من أن منهج القراء أكثر دقة، وأكثر ضبطا في نقل نصوصه، وهي القراءات، من منهج النحاة؛ لأسباب هي:

أ. اهتمام القراء بالمنهج العلمي في ضبط القراءة في رواية القراءات، والتشديد في دقة روايتها؛ لأن ذلك يتصل بالعقيدة الدينية.

ب. تحقيق سند القراءة، وذلك باستخدام الجرح والتعديل لرجال السند؛ حتى تصل الرواية إلى المصدر الأول وهو الرسول ﷺ.

ج. دقة رواية القراءة بالأداء، وبيان ما فيها من ظواهر صوتية أو صرفية أو نحوية.

د. كون كثير من القراء من العلماء في العربية وقواعدها.

هـ. عدمُ تقييدِ القراءِ أنفسهم بقواعد مسبَّقة، يخضعون القراءات لها كما فعل النحاة[1].

2. الظهور المبكر للقواعد النحوية، وعلى عجلة من الأمر، في الوقت الذي كان ينبغي فيه أن تتجه الجهود نحو استقراء مساحة واسعة من الكلم العربي؛ بغية استخراج القواعد اللغوية

1- ينظر: النحويون والقراءات القرآنية، زاهد زهير غازي، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد: الخامس عشر، سنة: 1998م، ص: 133.

المستندة إلى تلك المساحة الكبيرة، ظهرت القواعد النحوية مبكرا، وتحولت إلى أداة لمحاكمة النصوص التي تخالفها.

3. أن القراء لم يكن لديهم علم بالعربية، وهذا اتهام رماهم به النحاة، ومثاله: وصف المازني لمن قرأ (معائش) بالهمز في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾[1]، وصفه بقوله: "أَصْلُ أَخْذِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَنْ نَافِعٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا الْعَرَبِيَّةُ، وَكَلَامُ العرب التصحيح فِي نَحْوِ هَذَا"[2].

4. جهل بعض النحاة بمصدر القراءة التي يلحنها، وعدم تفريقهم بين القراءة المتواترة والمشهورة والشاذة، إذ لم تكن بضاعتهم في معرفة القراءات القرآنية ثقيلة، مع العلم أن تسعة من القراء الأربعة عشر اختاروا قراءاتهم الخاصة بهم، وماتوا قبل ظهور أول كتاب في النحو العربي، وهو كتاب سيبويه[3]، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أغلبهم وُجِدَ في عَصْرٍ لم تكن التفرقة الواضحة فيه بين القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة قد ظهرت بعد، أو أنهم كانوا قبل مرحلة تسبيع السبعة عند ابن مجاهد.

5. تلحين بعض النحاة للقراء يكون مبنيًّا على النظر إلى الشائع من اللغات فيُغْفَل عن غيره.

6. اختلاف مواقفهم من رسم المصحف، فمنهم من تمسك بالرسم واحتج به، ورفض بعض القراءات، لمخالفتها الرسم العثماني، وذلك كما في قراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾ فقد قال عنه الفراء: "ولست أشتهي عَلَى أن أخالف الكتاب"[4].

ومنهم من لم يكن لديه برسم المصحف اهتمامٌ كبيرٌ.

1- سورة الأعراف، من الآية: 10.

2- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 15/5، ومعرفة القراء الكبار: 78/1.

3- الحسن البصري، ت: 100هـ، ابن عامر، ت: 118هـ، ابن كثير، ت: 120هـ، ابن محيصن، ت: 123هـ، عاصم، ت:127هـ، ابن القعقاع ت: 130هـ، أبو عمر بن العلاء، ت: 154هـ، حمزة، ت: 156هـ، نافع، ت: 169هـ، وسيبويه، ت: 180هـ.

4- الفراء، معاني القرآن: 183/2.

ب. المتأولون:

هذا الفريق تزعّمه ابن الأنباري، فقد أفرد مسألة خاصة تتعلق بهذه القاعدة وهذه القراءة[1]، ناقش فيها آراء الكوفيين، ودافع عن مذهب البصريين دفاعًا فيه ضرب من الرياضة الذهنية، ونمط من أنماط البراعة الفنية، جعلهما مفتاحا لحل ما أشكل من القراءات المخالفة للحكم النحوي، دون الوقوع في حرج رد القراءة القرآنية الثابتة بالنقل الصحيح، أو تخطئتها أو إنكارها.

وقد حمل ابن الأنباري القراءةَ على وجهين:

الأول: أن قوله ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما الواو واو قسم و: (الأرحام) مجرور بالقسم.

الآخر: أن قوله ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ مجرور بـ (باء) مقدرة تقديره: وبالأرحام[2].

ج. المجيزون:

من بين المجيزين لهذه القراءة ابن يعيش، فقد كان متمسكًا بمنهج القراء، قال: "وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجرّ(الأرحام) في قراءة حَمْزَةَ، فإن أكثرَ النحويين قد ضَعَّفَ هذه القراءة؛ نَظَرًا إلىَ العطف على المضمر المخفوض، وقد ردّ أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَحِلُّ القراءةُ بها، وهذا القول غيرُ مَرْضي من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ، ولا سبيلَ إلى رَدِّ نَقْلِ الثقة، مع أنّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة كابن مسعود، وابن عبّاسٍ، ....، وإذا صحّت الروايةُ لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها"[3].

وكذلك ابن مالك وابن عقيل، حيث قال الأول مشيرًا إلى ذلك:

"وعود خافض لدى عطف على *** ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما، إذ قد أتى *** في النثر والنظم الصحيح مثبتا

1- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 379/2.

2- ينظر: الإنصاف: 382/2.

3- ابن يعيش، شرح المفصل: 283/2.

أي: جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازما، ولا أقول به؛ لورود السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بجر الأرحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه -رحمه الله- تعالى:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا *** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبِ

بجر الأيام عطفًا على الكاف المجرورة بالباء"[1].

الترجيح:

بعد البحث والاطلاع، فإن الراجح عند الباحث جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وذلك للأسباب التالية:

1. ضَعْفُ حُجَّةِ المانعين، وهي حجةٌ عقليةٌ، فقد علَّلوا بأن ضمير الجر يشبه التنوين، فلم يجز العطف عليه، كما لم يجز العطف على التنوين[2].

وردًّا على هذه الحجة فإنه يمكن القول: لو مُنِعَ ضميرُ الجرِ من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه[3].

وبمقتضى هذه العلة أيضا فإنه لا يُعْطَفَ على الضمير مطلقًا، سواء أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورا، وسواء أُعِيدَ معه حرف الجر أم لا كالتنوين"[4].

2. إن إنكار عطف الظاهر على المضمر المجرور ليس في مطلق الأحوال، وإنما ينكر عطف الظاهر على المضمر إذا كان الضمير ضميرَ غيبةٍ، ولم يجر له ذكر، فتقول: مررت به وزيد، فهذا غير مستقيم، أما إن تقدم له ذكر فهو حسن، وذلك مثل: عمرو مررت به وزيد، فكذلك الهاء في قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾، فقد تقدم ذكرها، وهو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

1- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 239/2، 240.

2- ينظر: الكتاب: 381/2.

3- ينظر: شرح الكافية الشافية: 61/1، 62.

4- ينظر: الدر المصون: 396/2.

3. السماع يعضد هذه القراءة، فلهذه القراءة كثير من الشواهد القرآنية، وما حكي عن كلام العرب من الشعر.

فمن الشواهد القرآنية على هذه القراءة: قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[1]، فالواو حرف عطف، و(ما) معطوف على الضمير المجرور في (فيهن)، وقد تقدم ذكر للضمير وهو: (النساء).

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[2]، ف (من) في محل نصب، ويجوز أن تكون في محل جر بالعطف على الضمير في (لكم) أي: جعلنا لكم فيها معايش، ولمن لستم له برازقين.

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[3]، فالواو حرف عطف، و(المسجد) معطوف على الهاء في (به)، وقد تقدم ذكر للضمير، وهو: (الشهر الحرام).

ومن كلام العرب قول الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا *** وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَانِفُ[4]

فالواو حرف عطف، و(الكعبِ) معطوف على الهاء في (بينها)، وقد تقدم ذكر للضمير، وهو: (السواري).

وقول العباس بن مرداس:

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لا أُبَالِي *** أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا[5]

ف (أَمْ) حرف عطف، و(سواها) معطوف على الهاء في (فيها)، وقد تقدم ذكر للضمير، وهو: (الكتيبة).

1- سورة النساء، من الآية: 127.

2- سورة الحجر، الآية: 20.

3- سورة البقرة، من الآية: 217.

4- ابن مالك، شرح الكافية: 64/1.

5- المصدر نفسه: 65/1.

وقول آخر:

إِذَا أَوْقَدُوا نَارا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ *** فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا[1]

فالواو حرف عطف، و(سعيرِها) معطوف على الهاء في (بها)، وقد تقدم ذكر للضمير وهو: (نارا).

وقول آخر:

بِنَا أَبَدًا لا غَيْرِنَا يُدْرَكُ الْمُنَى *** وَتُكْشَفُ غَمَّاءُ الْخُطُوبِ الْفَوَادِحِ[2]

فـ (لا) حرف عطف، و(غيرِنا) معطوف على الناء في (بنا).

وقول آخر:

لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ *** مِنَ الْحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ[3]

فالواو حرف عطف، و(زهير) معطوف على الياء في (لي).

وقول آخر:

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ *** وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ[4]

فالواو حرف عطف، و(أبي) معطوف على (هم) في (عنهم).

وقول آخر:

إِذَا بِنَا بَلْ أُنَيسَانِ اتَّقَتْ فِئَةٌ *** ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ تُعَادِيهَا[5]

فـ (بل) حرف عطف، و(أُنيسَانِ) معطوف على (الناء) في (بنا).

4. أن النحاة حكموا بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض الاسمي المضاف في مواضع منها:

1- ابن مالك، شرح الكافية: 65/1.

2- المصدر نفسه.

3- المصدر نفسه.

4- جمال الدين، شرح التسهيل: 377/3.

5- المصدر نفسه.

أ. العطف على الضمير المجرور باسم الفاعل؛ نحو: هذا ضاربه وزيدٍ، بعطف (زيد) على الهاء في (ضاربه) دون إعادة الجار[1].

ب. إذا أوقع عود الخافض في لبسٍ، نحو: جاءني غلامُك وغلامُ زيدٍ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما، فلا يجوز ذلك، بل تقول: جاءني غلامك وزيدٍ.

فهذا يقرب القول بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض الاسمي والحرفي؛ إذ البابُ واحدٌ[2].

5. يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المنصوب، فيجوز لك أن تقول: ضربتُك وزيدًا، ولا يكون ذلك ممنوعًا، فالمجرور كذلك قياسًا صحيحًا.

6. يضاف إلى ذلك أن ما ذهب إليه المجيزون له وجه في القياس، وهو أنه كما يجوز أن يُبدَلَ من الضمير ويُؤَكَّد دون إعادة الجار، فمن الجائز أن تقول: مررتُ بك نفسِك على التوكيد، وأن تقول: أُعْجِبْتُ بك جمالِك على البدل، فكذلك يجوز أن يُعطَف عليه دون إعادة الجارّ.

7. أن احتمال القراءة لوجهٍ واحدٍ من وجوه العربية يكفي لقبولها مع صحة السند، وموافقتها للرسم.

نتائج البحث:

من خلال ما مرَّ بيانه وتوضيحه في ثنايا البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن القراءات القرآنية مصدرٌ من مصادر الاحتجاج عند النحاة -وبخاصةٍ المتقدمين منهم- من الناحية النظرية، لكن بعد إجراء دراسةٍ بين ما نَظَّرُوهُ وما طبقوه على قراءة حمزة التي خالفت قاعدتهم النحوية تَبَيَّنَ عدمُ تَحَمُّلِ القراءة لأقيسة النحاة، فتعصب النحاة لمذهبهم النحوي، وهذا التعصب جعل النحاة ينالون من هذه القراءات؛ لأنها خالفت قاعدتهم، وبذلك يكون النحاة قد خالفوا ما قَعَّدوه، وغلَّبوا قواعدهم النحوية في كثيرٍ من المواضع على

1- ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي، ص: 246.

2- ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ص: 246، 247.

القراءات، إلا أن بعضًا من النحاة واللغويين المتأخرين كابن يعيش وابن مالك وابن عقيل وأبي حيان الأندلسي قبلوا القراءات، واحتجوا بها؛ لتمسكهم بمنهج القرّاء.

2. أن أسباب التناقض عند النحاة بين النظرية والتطبيق راجع إلى:

أ. الاختلاف المنهجي بين النحاة والقراء.

ب. ظهور القواعد النحوية مبكرة، وعلى عجلة من الأمر.

ج. ما رمى به النحاةُ القراءَ من عدم درايتهم بالعربية.

د. جهل بعض النحاة بمصدر القراءة التي يلحنها، وعدم تفريقهم بين القراءة المتواترة والمشهورة، والشاذة.

هـ. نظر النحاة إلى الشائع من اللغات، وغضُّ الطرف عن غيره.

و. اختلاف مواقف النحاة من رسم المصحف.

3. أن منهج القراء أكثر دقة ونظاما وانضباطا من منهج النحاة؛ إذ اعتمد القراء في منهجهم على النقل والرواية والأداء والعرض المتصلة السند بالرسول ﷺ، أما النحاة فمنهجهم قائم على استقراءٍ شبه ناقص، وعلى أشعار وأقوال بعضها مجهولة، فمنهجهم منهج مضطرب وغير دقيق ولا منضبط، وبمنهج النحاة حُرِمَ الدرسُ النحوي من إدخال مجموعةٍ جديدةٍ من الظواهر اللغوية والمسائل والقواعد النحوية.

4. أن التأويل باب من أبواب عدم رفض الشاهد.

5. من مؤيدات جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كثرة الشواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب، وتنوع حروف العطف في هذه الشواهد، فمن الواو إلى (أم) إلى (لا) إلى (بل)، فهذا يدل على جواز العطف، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

- ابن الجزري، شمس الدين، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة/ الأولى: 1999م.

- ابن الجزري، شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

- ابن جنّي، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر: وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سنة الطبع: 1999م.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون: 1980م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة/ الأولى، د.ت.

- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة/ الثالثة، 1441هـ.

- ابن يعيش، يعيش بن يعيش، شرح المفصل، قدم له: إميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة/ الأولى: 2001م.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطبع: 1420هـ.

- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وأحمد الدقاق، الناشر: المأمون للتراث، الطبعة/ الثانية: 1993م.

- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة/ الأولى، 1990م.

- الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة/ الأولى، 2003م.

- الحريري، أبو محمد، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة/ الأولى، 1998م.

- الداني أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتّاب العربي، بيروت، الطبعة/ الثانية، 1989م.

- الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع، الناشر: جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة/ الأولى، 2007م.

- الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة/ الأولى، 1988م.

- الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة/ الثالثة، 1407هـ.

- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد قاسم، د.م، د.ن، 1976م.

- الشاطبي، أبو محمد، متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تحقيق: محمد الزعبي، الناشر: دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة/ الرابعة، 2005م.

- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاتي وآخرين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة/ الأولى، د.ت.

- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، الناشر: عام الكتب، بيروت، 1988م.

- تاج الدين، أبو محمد، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة/ الأولى، 2004م.

- زاهد، زهير غازي، النحويون والقراءات القرآنية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد: الخامس عشر، سنة: 1998م.

- سليمان بن نجاح، أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الناشر: مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 2002م.

- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة/ الثالثة، 1988م.

- محمد مفلح وآخرون، مقدمات في علم القراءات، الناشر: دار عمان، الأردن، الطبعة/ الأولى، 2001م.